يحافظ على الفاظ شيوخه وان اخذه معناها والفظ الثاني يطبق المرفوع السابق
والاول معناه مالك كما بلغه عن القاسم بن محمد بن الصديق وان استنظر
طلبه ناخيرك الى الان بيع بنية فلا تقره الى اخاف عليك الربا بالمد والربا
هو الربا الظاهر انهذا التفسير من ابن عمر لانه نافع وابن دينار عليه فهو
حرمة ربا النسا اي التاخير وان قل وهو المشهور ومذهب مالك وفقه وخفف
الفضيل مالك في الموازية مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد بن الصديق
انه قال لعمر بن الخطاب الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم والصاع
بالصاع المعروف بالصاع من الربويات كالقمح والشعير كالذي باطعام اي مؤجل
بناجز اي حاضر مالك عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب يقول لا ربا
الا في ذهب وفضة او ما يكال او يوزن مما يوكل او يشرب كما اشير الى ذلك في
الحديث النبوي مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول
انما الذهب والورق من الفساد في الارض وجاء عن ابن المسيب وعطاء بن ابي
رباح في قوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون
ان الفساد منهم كان قطع الذهب والفضة وعن زيد بن اسلم في قوله تعالى اوات
تفعل في اموالنا ما نشا قال قطع الدنانير والدراهم وقال غيره هو النحس
الذي كانوا يفعلونه وروي ان ابي عبيدة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة
المسلمين الجائزة بينهم الا من باس قال ابو عمر اسناده لين قال مالك ولا باس
بان تشتري الرحل والمراة الذهب بالفضة والفضة بالذهب جزافا اذا كان
تبرا او حليا بفتح فسكون مفرد حلي بضم فكسر تبر صيغ فانتا الدراهم
المعدودة والدنانير المعدودة فلا يمكن لاحد ان يشتري من ذلك
جزافا حتى يعلم ويعد كل منهما فان اشتراه كذلك جزافا فانما باع به الغرر
حين يترك عده واشتراه جزافا وليس هذا من بيوع المسلمين فيجر الى حصول
الغرر من جهتي الكثرة والقلة لانه يرغب في كثرة احاده ليستهل الشراء بها
هكذا علله الابي وعبد الوهاب وعلله ابن رشد بكثرة ثمن العين فيكثر
الغرر وردّ بجواز بيع الحلي والدر والجوهر جزافا كما قال ما ما ان لو من
من التبر والحلي فلا يمكن ان يباع ذلك جزافا وانما يباع ذلك جزافا لحال
كونه قطعة الحفظة والتبر ونحو مما من الطبخة التي تباع جزافا ومثلها
يكال في البيوع فانما يباع ذلك جزافا كما يراى يجوز اذا كان التفاوت يسيرا لا
يعدم قصد افراده جيدا قال مالك فيمن اشترى قمحا او سمنا او عسلا او
خلا مما يوزن ثم قال ذهب او فضة بدنانير او دراهم متعلق باشترى
فانما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدنانير فانه يناظر الى قيمته فان
كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز
لا باس به اذا كان ذلك يدا بيد ولا يكون فيه تاخير بيان ليدا بيد

وظاهره

وظاهره انه ينظر في ذلك وغيره الى قيمة المحلى مصوغا وكذا هو ظاهر الموازية
وقال الباجي ظاهر المذهب ان النظر في ذلك بالوزن وما اشتري من ذلك بالوزن
مما فيه الورق نظر الى قيمته مصوغا فان كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه
من الورق الثلث فذلك جائز لما بيّن به تاكيد لجائز ومعناه بالكراهة
اذا كان ذلك يدا بيد اما اذا تاخر فلم يزل على ذلك امر الناس عندنا بالمدينة

ما جاء في الصرف

مالك عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحدثان بفتح المهملتين والمثلثة
ابن عوف النضري بفتح النون واسكان المعجمة من بني نضر بن معاوية الى سعد
المدني له رؤية وابوه صحابي وقال احمد بن صالح ان مالكا لم يصح وقال الجملة
ابن وزوان رايت جماعة من الصحابة ذكره فيهم وذكر الواقدي انه ترب
الخيل في الجاهلية وروي انس بن عياض عن سهلة بن روان عن مالك بن اوس
قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وحسنه وصححه محمد بن صالح
قال في الاستيعاب لا احفظ خبرا في صحبته اكثر من هذا وما رواه عن عمر
قاله من ان تذكر وروي عن العشرة والعباس انتهى وقال البخاري وابن
معين وابو حاتم الرازي وابن حبان لا يصح له صحبة قال ابن حبان من زعم
ان له صحبة فقد وهم قال ابن منده وحديث سهلة عنده كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم وصوابه عن انس بن مالك اي كما رواه ابو يعلى من طريق
ابن ابي فديك عن سهلة عن انس وذكره ابن البر في فيمن راى النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يثبت له عنه رواية وابن سعد فيمن اذكر وراه ولم يحفظ عنه
شيا وذكره ايضا في الطبقة الاولى من التابعين وقال كان قديما والله تاخر
اسلامه ولم يبلغنا ان له رؤية ولا رواية مات سنة اثنين وتسعين
في قول الجمهور وقيل سنة احدى وهو ابن اربع وتسعين انه القشيري صرفا
بفتح الصاد واسكان الراء من الدراهم وفي رواية البخاري انه قال من عنده
صرف فقال الطلحة اذا وسلم من صرف الدراهم بمائة دينار ذهبا كانت
معه قال مالك فدعاني طلحة بن عبيد الله بضم العين احد العشرة
فتراوضنا باسكان الضاد المعجمة اي تجاريناحتى تبايع البيع والشراء وهو ما
بين المتبايعين من الزيادة والنقصان لان كلا واحد يروض صاحبه وقيل
هي المواضعة قال السلعة بان يصف كل منهما سلعته للاخر حتى اصطرف مني
ما كان معي فاخذ الذهب يقلبها في يده والذهب ذكر ويؤنث فلا حاجة الى
انه ضمن الذهب معنى العدد وهو المباينة فانثه لذلك ثم قال حتى اضع
يا تيني خازني فلم يسم من العامة الذي بغين معجمة فالف موجدة موضع في لمد
به امنوا لاهلها وكان لطلحة نفقاتها لنخل وغيرها وانما قال ذلك لطلحة
لظنه جواز كسائر البيوع وما كان بالغة حكم المسالة قال المازري